أكدت لكوادر «السورية للتنمية» أن التنمية ثقافة تبدأ بالحوار وتقود إلى المشاركة الحقيقية

السيدة أسماء: حان الوقت لننطلق ونعمّر سورية

الوطن

أكدت السيدة أسماء الأسد أن من حاول تشويه المفاهيم التي كان هدفها «الوطنية»، لم يقدروا ولن يقدروا على ذلك، ما دمنا نحن متحدين، فسوف نعود ونخرج مثل طائر الفينيق الأسطوري لنعمر هذا البلد، وسنستمر بالتضحية بكل شيء لأجلها، ورأت أن الوقت الآن هو المناسب لننطلق من جديد وننمّي معاً سورية وإنسانها، مشددة على أن التنمية ثقافة تبدأ بالحوار وتقودنا إلى المشاركة الحقيقية.

ووفقاً لما ذكرت رئاسة الجمهورية على صفحاتها في مواقع التواصل الاجتماع، فقد التقت السيدة أسماء المئات من كوادر مؤسسة «الأمانة السورية للتنمية» أول أمس، وألقت كلمة تم بثها مساء أمس ضمن فيلم «سورية وطن يكنّى بطاقة شعبه» على شاشة الفضائية السورية. واعتبرت السيدة أسماء أنه عندما لم يميز كثيرون في بداية الأزمة بين الانتماء الوطني والانتماء السياسي، خسروا الاثنين، وأن الجميع تأكدوا بأن تنوع الألوان المتأصل في الشعب السوري هو مصدر غنى وقوة وصلابة ونور، مشددة على أن ضوء سورية زاد أكثر في هذه الحرب، لكنه بحاجة إلى دعائم وأساسات كي يستمر ويقوى، أي إلى التنمية التي هي هدفنا وهي مشكلتنا.

ولفتت السيدة أسماء إلى أن التنمية ليست فقط مشاريع وبنى تحتية تقوم بها الدولة وليست عملاً من طرف واحد، وإنما التنمية هي دولة وإنسان، مشروع ومواطن، وبالتالي كانت يد واحدة تصفق واليد الثانية متوقفة، معتبرة أنه لم تكن هناك تنمية للإنسان أو للفكر، وقالت: عندما تقوم التنمية على مجرد مفهوم مادي بدل أن تقوم على مفهوم فكري ويكون أساسها المشروع بدل المواطن، عندها تكون التنمية المشكلة وليست الحل، ورأت أنه خلال الحرب رأينا الدليل، حيث غابت تنمية العقل فكان البديل هو الجهل الذي استجلب التطرف والإرهاب، وغابت تنمية السلوك فكان البديل هو الفوضى والتخريب، وغابت تنمية الأخلاق فكان البديل هو الانتهازية والانحراف الذي ظهر على السطح في الحرب، وغابت تنمية الروح الوطنية ولكن للأسف كان البديل هو الخيانة والعمالة. وشددت السيدة أسماء على أن التنمية ثقافة، وثقافة التنمية تبدأ بالحوار الذي يوحد الرؤى والمفاهيم، وتكون النتيجة توحداً في الأهداف التي تقودنا إلى المشاركة الحقيقة، وعندها ستصفق اليدان بدل أن تصفق يد واحدة، مؤكدة أن الحوار يفتح العقل ولا يتبقى فيه مكان للانغلاق الذي هو نقيض الإبداع، مشيرة إلى أنه من دون إبداع لا يوجد تطور، ما يعني ضرورة أن يرتبط كل مشروع تنموي بفكرة إبداعية، ومع كل مبادرة يجب أن تكون هناك قيمة إنسانية وأخلاقية تُعمم، ومع كل فكرة نفكر فيها، يجب أن يكون مشروعنا هو تنمية الإنسان والمواطن قبل البناء والاقتصاد.

وتابعت: كانت أمانتنا قبل الحرب غالية، لكنها اليوم أغلى بكثير، وبينت أن «أمانتنا كل أم شهيد ذهب خوفه واستشهد زميله أمامه وأكمل وتفوق، أمانتنا كل موظف، كل طالب، كل أستاذ بقي وذهب إلى عمله وإلى جامعته، أمانتنا كل شخص بقي في المعمل، في الورشة، في الدكانة، أمانتنا كل سوري حوصر أو نزح بسبب إرهابهم، أمانتنا كل حبة تراب سورية وما فوقها وما تحتها، أمانتنا شعب كامل ضحى وصبر وصمد، أمانتنا سورية، وهي أغلى شيء في الدنيا.

واعتبرت أن كلمات: سورية، تنمية، أمانة: هي مبادئ وبوصلة لكل من يريد إعمار هذا البلد، لكل أحد قادر، والجميع قادرون بالحوار، بالمشاركة، بتوحيد الأهداف، وأن هذه المبادئ هي ركيزة لكل من يريد رؤية سورية أفضل مما كانت، وشددت على أن الكل لديه مهمة وله دور أياً كان وأينما كان، لأن المشاركة ثقافة وليست قانوناً، وهي ممارسة وليست فرضاً، والمشاركة إحساس بالمسؤولية لمن لديه شعور بالمسؤولية، وهكذا تعود سورية مثل ما نريدها أن تكون صلبة وقوية وحرة.

واعتبرت السيدة أسماء أن محاولاتهم تشويه المفاهيم كانت لكي يصلوا للمبدأ الأساسي والجامع الذي هو الوطنية، لكنهم لم يقدروا ولن يقدروا، ما دمنا نحن متحدين، ومتمسكين بمبادئنا، بهويتنا، بثقافتنا، بتنوعنا، بكل شيء، وسوف نعود ونخرج مثل طائر الفينيق الأسطوري لنعمر هذا البلد، وسنستمر بالتضحية بكل شيء لأجلها، ورأت أن الآن هو الوقت لننطلق من جديد لأننا معاً ننمّي سورية وإنسانها.

جبهة النصرة و«فيلق الرحمن» مستثنيان

اتفاق «وقف التصعيد» في الغوطة الشرقية يدخل حيز التنفيذ

أحد عناصر الميليشيات المسلحة في اليادودة في درعا (رويترز)

الوطن

أعلن الجيش العربي السوري أمس وقفاً للأعمال القتالية في عدد من مناطق الغوطة الشرقية بريف دمشق، بعد أن أعلنت موسكو اتفاقاً لضبط آلية عمل «منطقة وقف التصعيد» في الغوطة الشرقية تستثني تنظيم جبهة النصرة الإرهابي، وسط أنباء عن خلافات داخل ميليشيا «فيلق الرحمن» المتحالف مع «جبهة النصرة» الإرهابية بين موافق ورافض للاتفاق.

وقالت القيادة العامة للجيش والقوات المسلحة في بيان نقلته وكالة «سانا»، أمس: «يبدأ وقف للأعمال القتالية في عدد من مناطق الغوطة الشرقية اعتباراً من الساعة ١٢,٠٠ ظهر اليوم (أمس) السبت ٢٠١٧/٧/٢٢».

وأكدت القيادة العامة للجيش، أنه «سيتم الرد بالشكل المناسب على أي خرق».

والغوطة الشرقية من ضمن المناطق الأربع التي تشملها مذكرة «مناطق تخفيف التصعيد» الأربع التي أبرمتها روسيا وإيران وتركيا في أيار الماضي خلال اجتماع «أستانا ٤»، لكن الخلافات بشأن الجهات التي ستراقب هذه المناطق الأربع أخرت تطبيقه.

وفشلت المفاوضات الأخيرة في اجتماع «أستانا ٥» في تموز الجاري في وضع التفاصيل النهائية لـ«مناطق تخفيف التصعيد» الأربعة.

وإضافة إلى الغوطة الشرقية تشمل مذكرة «مناطق تخفيف التصعيد»، درعا في جنوب البلاد، وريف حمص الشمالي وسط البلاد، وإدلب شمال غرب البلاد، ولكن وكما بدا من كواليس اجتماع «أستانا ٥»، فإنه جرى تحييد درعا من تفاهمات مذكرة «أستانا ٤».

وكان لافتاً، أنه وبعد انتهاء اجتماع «أستانا ٥» بأيام قليلة الإعلان في السابع من الشهر الجاري عن اتفاق روسي أميركي أردني يتضمن إنشاء «منطقة تخفيف تصعيد» في جنوب غرب سورية يشمل محافظات درعا السويداء القنيطرة، حيث دخل وقف إطلاق النار في تلك المنطقة في التاسع من الشهر الجاري، لكن آليات التنفيذ لم يتم الاتفاق عليها حتى الآن.

وقبيل إعلان القيادة العامة للجيش، أعلنت وزارة الدفاع الروسية، وفق ما ذكر الموقع الالكتروني لقناة «روسيا اليوم»، أن «قيادة القوات الروسية في سورية أبرمت مع المعارضة السورية اتفاق ضبط آلية عمل منطقة وقف التصعيد في الغوطة الشرقية في ريف العاصمة السورية دمشق».

ونقل الموقع عن مصادر روسية إلى أن «الجانبين قررا بموجب الاتفاق الذي تم بوساطة مصرية، تسيير أول قافلة إنسانية إلى المنطقة المذكورة وإجلاء أول دفعة من المصابين والجرحى بدءاً من الـ٢٢ من تموز الجاري».

وورد في بيان وزارة الدفاع الروسية وفق الموقع: «لقد رسم الاتفاق المبرم اليوم (السبت) حدود منطقة وقف التصعيد في الغوطة الشرقية، وحدد مواقع انتشار قوات الفصل والرقابة في الغوطة وصلاحياتها، كما حدد خطوط إيصال المساعدات الإنسانية وممرات عبور المدنيين»، علما أنه هناك معبران قائمان حالياً وهما «معبر مخيم الوفدين» و«معبر» حرستا.

وأشارت الوزارة إلى أن اتفاق الغوطة الشرقية جاء «نتاجا للمفاوضات التي أجريت في القاهرة مؤخراً بين ممثلين عن وزارة الدفاع الروسية والمعارضة السورية المعتدلة»، في إشارة إلى أن الاتفاق يستثني تنظيم «جبهة النصرة» المدرج على اللائحة الدولية للتنظيمات الإرهابية.

ولم تأت الوزارة على ذكر إن كان اتفاق الغوطة الشرقية يأتي في سياق مذكرة «مناطق تخفيف التصعيد» التي تم التفاهم عليها في «أستانا ٤» أم في سياق التفاهمات الروسية الأميركية.

وتسيطر على غوطة دمشق الشرقية تنظيمات إرهابية وميليشيات مسلحة منها «النصرة» المدرجة على اللائحة الدولية للتنظيمات الإرهابية، وميليشيا «جيش الإسلام» وميليشيات أخرى، إضافة إلى ميليشيا «فيلق الرحمن» المتحالف مع «النصرة».

من جانبه قال رئيس الهيئة السياسية في ميليشيا «جيش الإسلام» محمد علوش، حسب وكالة «سبوتنيك»: «نعم الاتفاقية تمت والآن دخلت حيز التنفيذ، وتؤدي إن شاء الله إلى فك الحصار عن الغوطة وإدخال جميع المواد الإنسانية والمحروقات إلى الغوطة»، مشيراً إلى أنها تعتبر «جزءاً من الحل السياسي أو تمهيداً للحل السياسي وفق القرارات الدولية».

كما نقلت الوكالة عن مصدر مطلع، أن «فيلق الرحمن»، «ليس جزءاً من اتفاق تخفيف التصعيد في منطقة الغوطة الشرقية». ونقلت الوكالة عن المصدر: أن «جيش الإسلام وقع على الاتفاق، لكن فيلق الرحمن، الذي يسيطر على أجزاء من الغوطة الشرقية لم يوقع عليه».

من جانبه، قال المتحدث باسم «فيلق الرحمن» وائل علوان بحسب مواقع إلكترونية معارضة: إن إعلان الروس توسيع اتفاق «تخفيف التصعيد» ليشمل الغوطة الشرقية يأتي «نتاج حركة الاتصالات الدائرة حالياً بين روسيا والولايات المتحدة والأردن، وهو امتداد لاتفاق وقف إطلاق النار في جنوب غرب سورية».

وأضاف: «إننا في فيلق الرحمن لم نتواصل مع أحد في خصوص ذلك ولم نوقع أو نشارك في أي اتفاق على أننا نرحب بأي جهد إقليمي أو دولي يوقف الهجمات العنيفة المتواصلة لأكثر من شهر من على الغوطة الشرقية». وحسب مصادر مطلعة تحدثت لـ«الوطن»، فإن الاتفاق لا يشمل مناطق سيطرة «النصرة» و«فيلق الرحمن» وإنه أحدث شرخاً في صفوف الأخير بين مؤيد له ورافض، وسط معلومات عن توقف عمليات الجيش العربي السوري صباح أمس في مناطق سيطرته لإعطائه فرصة للانفصال عن «النصرة»، وتوقعات بأن يستأنف الجيش عملياته هناك في حال لم ينفصل «الفيلق عن النصرة».

وحسب نشطاء معارضين، تشكل المساحة الحالية التي تسيطر عليها الميليشيات المسلحة في الغوطة الشرقية نسبة الثلث من المساحة التي كانت تسيطر عليها قبل عامين من اليوم حيث تمكنت قوات الجيش العربي السوري من توسيع المناطق التي تسيطر عليها في الغوطة الشرقية.

وتقدر المساحة التي تسيطر عليها الميليشيات بـ١٠٧ كم مربع تقريباً بعد أن كانت أكثر من ٣٠٠كم مربع قبل عامين.

ويسيطر «جيش الإسلام» وحلفاء له على مدينة دوما وحرستا شمال شرق الغوطة الشرقية وصولا إلى قطاع الاشعري والنشابية وحوش الظواهرة وتل فرزات والشيفونية، على حين تسيطر «النصرة» و«فيلق الرحمن» على مناطق في جنوب غرب الغوطة الشرقية من بيت نايم إلى جسرين وعربين وعين ترما وزملكا.

المساعدات إلى الغوطة ليست الأولى

الوطن

في إطار جهودها وسعيها لإيصال المساعدات إلى المواطنين في المناطق التي تسيطر عليها تنظيمات إرهابية وميليشيات مسلحة تقوم الحكومة السورية وعلى الدوام بإيصال المساعدات إلى المواطنين في تلك المناطق ومنها الغوطة الشرقية، بخلاف ما ورد في عدد من الأنباء أمس.

ونقل موقع قناة «روسيا اليوم» الإلكتروني أمس عن مصادر روسية أنه بموجب اتفاق ضبط آلية عمل «منطقة وقف التصعيد» في الغوطة الشرقية سيتم تسيير أول قافلة إنسانية إلى المنطقة المذكورة وإجلاء أول دفعة من المصابين والجرحى اعتباراً من الـ٢٢ من تموز الجاري.

لكن الأحداث تؤكد أن قافلة مكونة من ٥١ شاحنة تابعة للهلال الأحمر العربي السوري، تحمل مساعدات إغاثية من الأمم المتحدة، دخلت في بداية أيار الماضي إلى الغوطة الشرقية.

وبعدها في ٢٠ حزيران دخلت قافلة مساعدات إنسانية مقدمة من الأمم المتحدة، إلى الغوطة الشرقية. وأعلنت منظمة «الهلال الأحمر العربي السوري»، دخول القافلة إلى مدينة حرستا شرقي العاصمة دمشق، وذلك بالتعاون مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر ومكاتب الأمم المتحدة.

هذا عدا قوافل المساعدات التي دخلت قبل ذلك إلى تلك المنطقة.

قولاً واحداً

معطيات جديدة في الصراع

مازن بلال

يتعامل الميدان السوري مع أي تفاهم دولي وفق مؤشر واحد مرتبط بتحويل الصراع باتجاه مختلف، فمنذ بداية الأزمة السورية كانت المواقف الأوروبية والأميركية تنعكس بشكل مباشر في تحديد أهداف سياسية متباينة، وكان من الواضح أن الأولويات تتغير ضمن علاقات يتم رسمها مسبقاً ثم ترجمتها بقفزات سريعة ابتداء من «التظاهر» وصولا إلى العمل العنفي الإرهابي، فالعناوين السياسية سواء في جنيف أو في أي مؤتمر آخر، كان غرضها فقط إعطاء شرعية للتحولات الحاصلة، وما حدث مؤخراً بعد القمة الأميركية الروسية هو تثبيت «فض الاشتباك» بين واشنطن وموسكو في شرقي المتوسط عموما؛ عبر إعطاء محاربة الإرهاب موقعا أساسيا بدلا من كونه شعارا سياسيا فقط.

عمليا فإن النتيجة الأساسية لهذا الأمر كانت في فقدان المجموعات المسلحة أي هدف سياسي أو عسكري، وهو ما تركها ضمن تناقضاتها الداخلية التي تُرجمت معارك مختلفة على الأخص في الشمال السوري، ولم يكن قرار الرئيس الأميركي دونالد ترامب بإيقاف مشروع دعم «المعارضة السورية» مفاجئا؛ لكنه في الوقت نفسه مربك للقوى السياسية الإقليمية التي كانت تعتبر هذا الدعم غطاء لكل أنواع التدخل التي تمارسها، فهو قرار ينطلق من أمرين:

– الأول هو التحول في أهداف التفاهمات الدولية بشأن سورية، فالواضح أن التسابق على النفوذ في شرقي المتوسط وسورية؛ لم يعد قائما على كسر الأنظمة السياسية بل على آليات مكافحة الإرهاب، وسيتيح هذا الأمر للرئيس الأميركي زيادة عديد قواته الموجودة في المنطقة من دون أي حرج دولي أو حتى ضمن نقاشات مجلسي النواب والشيوخ الأميركيين. ضمن مكافحة الإرهاب لن يضطر الرئيس الأميركي إلى الدخول في مواجهات مباشرة، ولا إلى تصعيد إقليمي يدفعه لحالة مشابهة لما حدث في أفغانستان أو العراق، فالمهمة تتطلب فقط دعم وحدات عسكرية محددة لما تقوم به من معارك ضد داعش، وبهذه الطريقة سقطت معظم المجموعات المسلحة المحسوبة على المعارضة السورية، وبقي فقط من هو على تماس مباشر مع داعش، وتحديدا «قوات سورية الديمقراطية»، فحتى فصائل الجنوب السورية مازالت على محك الاختبار، ومن غير المتوقع أن تتحول في توجهاتها لتصبح ضمن الدائرة نفسها التي تضم «قسد»، فأغراض هذه المجموعات باتت فقط في إيجاد أوراق سياسية للتفاوض بشأن الحل النهائي في سورية.

– الأمر الثاني هو إنهاء «التوكيل الإقليمي» الممنوح للسعودية وقطر بشأن الأزمة السورية، لأن هذا الأمر لم يضمن نفوذ الولايات المتحدة بل على العكس أتاح لإيران، وفق وجهة النظر الأميركية، تمددا أكبر باتجاه سواحل المتوسط.

يبدو أن الحد من «النفوذ الإيراني» أصبح مهمة خليجية ضمن إطار ضيق مرتبط بإنشاء جبهة في الخليج العربي، بينما يتحول في شرقي المتوسط إلى حالة جديدة كليا ويدخل ضمن الصراع الدولي بين الولايات المتحدة وروسيا.

التفاهم الروسي الأميركي حول الصراع القائم في سورية ينحو نحو آلية جديدة، وربما سنشهد لاحقا وضعا مختلفا في الاشتباك الإقليمي تنهار فيه المجموعات المسلحة لمصلحة المواجهات الدولية، وتتغير في الأغراض باتجاه تحديد الدورين التركي والإيراني وتقليص نفوذهما في المنطقة، ورغم أن هذا الموضوع يبدو صعبا ومعقدا لكنه استحقاق أميركي بامتياز، وهو في الوقت نفسه ينقل صورة جديدة للصراع القائم من أجل تغير المعطيات السياسية للمنطقة كلها.